السلطة الدولية لقاع البحار

ISBA/14/C/4

المجلس

Distr.: General
8 April 2008
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٦ أيار/مايو-٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

استعراض المسائل العالقة فيما يتصل بمشروع نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

وثيقة أعدتها الأمانة

١ - يتمثل الغرض من هذه الورقة في تزويد أعضاء المجلس بأحدث المعلومات عن المسائل العالقة فيما يخص مشروع نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة (ISBA/13/C/WP.1)، في إطار التحضير لمتابعة مناقشة النظام في الدورة الرابعة عشرة للسلطة.

أولاً - المعلومات الأساسية والتقدم المحرز حتى الوقت الحاضر[(١)]

٢ - يتذكر المجلس أن وفد الاتحاد الروسي كان قد طلب رسميا في عام ١٩٩٨ إلى السلطة أن تضع نظاما للتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور الكوبالت واستكشافها. وعقدت حلقة عمل عن هذه الموارد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وعرضت على المجلس وثيقة في عام ٢٠٠١ (ISBA/7/C/2) تلخص المناقشة التي أجريت في حلقة العمل، وتبين الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند وضع النظام.

٣ - وقرر المجلس بعد ذلك أن يطلب من اللجنة القانونية والتقنية إعداد مشروع نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت واستكشافها. وأعدت

(١) للاطلاع على التسلسل الزمني، مع إحالات إلى الوثائق ذات الصلة، انظر المرفق الثاني لهذه الوثيقة.

170408 160408 08-29979 (A)

اللجنة القانونية والتقنية، بمساعدة من الأمانة، ذلك المشروع في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ونظر فيه المجلس لاحقا خلال الدورة الحادية عشرة في عام ٢٠٠٥.

٤ - وإثر القراءة الأولى للمشروع، طلب المجلس من الأمانة توضيح نقاط معينة، وقدمت الأمانة ورقتي معلومات تقنية إلى المجلس في عام ٢٠٠٦ (ISBA/12/C/2 و ISBA/12/C/3). وفي جلسة المجلس ١٠٦، المعقودة في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قدمت إحاطة شفوية إلى المجلس عن المسائل التقنية التي تناولتها الورقتان. وقدمت الأمانة هذه الإحاطة بمساعدة خبيرين تقنيين، وهما جيمس هاين وتشارلز مورغان. وإضافة إلى ذلك، قدم السيد مورغان إلى المجلس تقريرا عن النتائج الأولية لحلقة عمل عقدت بشأن الاعتبارات التقنية والاقتصادية المتصلة بالتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت، عقدت خلال الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وبناء على طلب من المجلس، أصدر موجز لتوصيات حلقة العمل في شكل وثيقة (ISBA/12/C/7). وقدم وفد الاتحاد الروسي أيضا مشروع مقترح يتصل بمشروع النظام (ISBA/12/C/6).

٥ - وبعد مناقشة مستفيضة للطريقة التي سيعالج بها المجلس المسائل التقنية العالقة بخصوص مشروع النظام، اتفق على أنه ينبغي للأمانة محاولة إخضاع مشروع النظام لمزيد من التنقيح في ضوء نتائج حلقة العمل، وفي ضوء عروض ومقترحات ومناقشات المجلس أثناء دورته الثانية عشرة. واتفق، عند تنقيح المشروع، بأن يتم إعداد مجموعة مواد منفصلة في النظامين المتعلقين بالكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور الكوبالت. وعند النظر في مشروع النظام المنقح، أوصى المجلس بأن تمنح الأولوية للنظام المتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات.

٦ - ووفقا لطلب المجلس، أعدت الأمانة مجموعة من مشاريع المواد للنظام المتعلق بالكبريتيدات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ووزع المشروع على أعضاء اللجنة القانونية والتقنية المنتهية مدتهم، الذين طلب إليهم أن يقدموا تعليقاتهم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. واستلمت تعليقات من ثلاثة أعضاء في اللجنة. وفي ضوء تلك التعليقات، أعدت الأمانة مذكرة توضيحية مرفقا بها مشروع النظام المنقح للكبريتيدات، لينظر فيها المجلس في عام ٢٠٠٧ (ISBA/13/C/WP.1). وأعدت الأمانة أيضا، وفقا لطلب المجلس، مشروع نظام منفصل يتعلق بقشور الحديد والمنغنيز الغنية بالكوبالت لتنظر فيه اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/13/LTC/WP.1).

٧ - وخلال الدورة الثالثة عشرة، وإثر مناقشة عامة لمشروعي النظام المنقح بشأن التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها، وإحاطة قدمها مارك هاننغتون عن نماذج الاستكشاف العالمية لرواسب الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة، انتهى المجلس من

قراءة مفصلة للمواد من ١ إلى ٤٣ واتفق على إدخال تنقيحات على بعض هذه المواد. وخلال الدورة الثالثة عشرة أيضا، شرعت اللجنة القانونية والتقنية في النظر في مشروع نظام يتعلق بقشور الحديد والمنغنيز الغنية بالكوبالت، أعدته الأمانة. وركزت اللجنة نظرها على مسألتين، وهما: حجم المنطقة المخصصة للتنقيب ونظام الرسوم التصاعدية، ولكنها رأت أن المعلومات الأساسية المتوافرة حتى الوقت الحاضر ليست كافية لتقديم توصية للمجلس بشأن أي نظام معين لتخصيص المواقع للتنقيب والاستكشاف. وأعربت عن اتفاقها على مواصلة عملها خلال الدورة الرابعة عشرة.

٨ - وتركزت المناقشات في المجلس والتنقيحات التي اتفق عليها في الدورة الثالثة عشرة، بصفة رئيسية، على الأحكام الواردة في مشروع النظام فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية وحفظها. ولم يجر للمسائل العالقة الرئيسية حظها من النقاش، وذلك فيما يخص تحديدا الصيغة الجديدة لتحديد مساحة قطاعات الاستكشاف، وإدخال العمل بنظام لفرض رسوم تصاعدية للاستكشاف، وجدول زمني للتخلي. وفي ختام الدورة، قدم نص غير رسمي (بالانكليزية) بالتنقيحات المتفق عليها (ISBA/13/C/CRP.1) إلى جميع الوفود. واتفق المجلس كذلك على أن مشاريع المواد المعلقة (المواد ١ (٣)، و ١٢، و ١٦، و ١٩ (٢) (أ)، و ٢١، و ٢٤ (٢)، و ٢٧، و ٢٨ (٢)، و ٣٣ (٢)، و ٣٥، و ٣٦ (٢)، و ٣، و ٣٨) سينظر فيه المجلس في عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى مقترح بإدخال فقرة مراجعة.

ثانيا - المسائل العالقة

٩ - حتى الوقت الحاضر، لم يتمكن المجلس، فيما يتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات، ولم تتمكن اللجنة القانونية والتقنية، فيما يتعلق بالقشور الغنية بالكوبالت، من تحقيق تقدم كبير فيما يخص المسائل الفنية الرئيسية المبينة في المذكرة التوضيحية للوثيقة ISBA/13/C/WP.1. ومن بين هذه المسائل ما يلي:

(أ) صيغة تحديد مساحة قطاع الاستكشاف للكبريتيدات المتعددة الفلزات؛

(ب) إدخال العمل بنظام لفرض رسوم تصاعدية؛

(ج) وضع جدول للتخلي؛

(د) نظام كيفية مشاركة السلطة.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، اقترح وفد فرنسا، يؤيده في ذلك هندوراس وألمانيا وإسبانيا، أنه نظرا لعدم توفر المعرفة العلمية والتقنية الكافية فيما يتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات،

ينبغي أن يتضمن النظام فقرة تسمح بالمراجعة في ضوء تحسن المعرفة. وطلب إلى الأمانة أن تقدم مشروعا بهذه الفقرة، آخذة في الاعتبار المناقشة التي أجريت في المجلس.

١١ - وعلى الرغم من أن بعض التعديلات قد اقترح إدخالها على مشروع النظام الوارد في الوثيقة ISBA/13/C/WP.1، في ضوء التوصيات التي انبثقت عن حلقة العمل التي عقدتها السلطة عن الاعتبارات التقنية والاقتصادية المتعلقة بتعدين الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت، اتضح أن التعديلات المقترحة، لا سيما فيما يخص مساحات قطاعات الاستكشاف، لا تفي تماما بتوقعات أعضاء المجلس. وفضلا عن ذلك، اتضح أن عناصر رئيسية ثلاثة من النظام المقترح، وهي تحديدا: مسألة الرسوم التي تدفع إلى المتعاقدين لقاء حقوق الاستكشاف الحصرية، وصيغة تحديد مساحة قطاعات الاستكشاف، والجدول الزمني للتخلي، وثيقة التداخل إلى درجة تجعل من الضروري أن ينظر فيها كمجموعة.

١٢ - ولذلك تستعرض هذه الورقة ما يتصل من مسائل بالعناصر الأساسية الثلاثة للنظام، وتقدم مزيدا من المقترحات المنقحة للمناقشة فيما يتعلق بمشروع النظام. وعلى الرغم من أن الورقة تناقش المسائل ذات الصلة بالكبريتيدات المتعددة الفلزات، يقترح أن المبادئ المدرجة ذات صلة بنفس الأهمية لنظام استكشاف القشور الغنية بالكوبالت، وأن المناقشة قد تفيد أيضا اللجنة القانونية والتقنية عند إعمالها المزيد من النظر في النظام المتعلق باستكشاف القشور الغنية بالكوبالت.

ألف - مساحة قطاع الاستكشاف للكبريتيدات المتعددة الفلزات

١٣ - تشير المناقشات حتى الوقت الحاضر، فيما يخص بالكبريتيدات المتعددة الفلزات، إلى أن الحجم المناسب لكل قطاع استكشاف هو مائة كيلومتر مربع، تحدد كمربع مساحته ١٠ كيلومترات في ١٠ كيلومترات. وعلى الرغم من أن إمكانية استخدام قطع مستطيلة الشكل قد أثيرت أيضا، فيبدو أن الخيار المفضل، لأسباب تقنية وللتسهيل الإداري، هو استخدام نظام شبكي يناظر في هذه الحالة قطعا مساحتها تقريبا ١٠ كيلومتر في ١٠ كيلومتر لكل قطعة (٠,١ × ٦٠ ميلا بحريا × ١,٨٥٢ كيلومتر = ١١,١١ كيلومترا من الفراغات الشبكية).

١٤ - وحتى يتسنى إتاحة فرص كافية للمتعاقدين للاستكشاف المتعدد السنوات، من الضروري الإذن بتقديم طلبات لقطع متعددة. وتشير الدراسات التقنية التي أعدت للسلطة حتى الوقت الحاضر إلى وجود حاجة لما يصل إلى ١٠٠ قطعة لتغطية المناطق التي هي مظنة لوجود الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وتتعلق المسألة المتبقية بما إذا كانت هذه القطع ينبغي

أن تكون متلاصقة أو غير متلاصقة. واقتُرح في المشروع الأصلي للنظام بأن قطاعات الاستكشاف ينبغي أن تتكون من ١٠٠ قطعة متلاصقة كحد أقصى (تعتبر القطعة من القطع المتلاصقة إذا كانت تلامس أخرى عند أية نقطة). ويعود سبب هذا الشرط إلى الشاغل المتمثل في أن الإذن للمتعاقد باختيار قطع غير متلاصقة من شأنه أن يتيح ''الانتقائية'' في اختيار مواقع التنقيب على امتداد مرتفعات وسط المحيط بشكل يؤدي إلى إقصاء المتعاقدين المحتملين الآخرين. بيد أن دراسة تقنية أخرى تشير إلى أنه في حين ينبغي أن يوجد نوع من التحديد الجغرافي بشكل عام لمسألة التقارب، ''فإن تقسيم قطاعات الاستكشاف على مجموعات من القطع غير المتلاصقة ضروري لضمان إمكانية توزيع المجموعات النهائية على قطاع تكفي مساحته لاحتواء هذه الموارد''[٢].

١٥ - ولهذه الأسباب، اقترح بأن يؤذن للمتعاقدين بتنظيم قطاعات الاستكشاف من خلال تقسيمها إلى مجموعات. ويمكن أن تكون الصيغة المناسبة لذلك اشتراط خمس مجموعات على الأقل من القطع المتلاصقة بحيث تحتوي كل مجموعة على ما لا يقل على خمس قطع وسيتيح ذلك تنظيما يشمل ٢٠ مجموعة كحد أقصى تتكون من خمس قطع، أو تنظيما من خمس مجموعات كحد أدنى تتكون من ٢٠ قطعة. واقترح آخرون إمكانية تضمن القيود الموضوعة على التقارب شرطا بوقوع جميع القطع داخل مساحة قدرها ٥ درجات مربعة (على الرغم من أن ذلك قد يصعب تحديده لأن درجة واحدة من خطوط العرض عند خط الاستواء تختلف بشكل كبير عن درجة واحدة من خطوط العرض عند خط العرض ٨٠ شمالا)، أو شرطا أوضح، ولكنه أقل دقة، يقضي بوقوع جميع القطع داخل ''نفس المنطقة الجغرافية''.

١٦ - ولا يبدو وجود أي خلاف بشأن المقترح (المتسق مع مشورة الخبراء التقنيين) بأنه ينبغي للمساحة النهائية لقطاع الاستكشاف أن تكون في حدود ٥٠٠ ٢ كيلومتر مربع تتكون من قطع فرعية يتم اختيارها ذاتيا لأية مساحة، ولا تستند هذه المساحات بالضرورة إلى التخصيص الأصلي للقطع.

باء - رسوم تقديم الطلبات

١٧ - تضمن مشروع النظام المقترح الأولي لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور الحديد والمنغنيز الغنية بالكوبال نصا بشأن دفع رسم إداري قدره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار

(٢) دراسة أعدها مارك هاننغتون وثوماس مونوك، جامعة أوتوا، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ''نماذج الاستكشاف العالمية لرواسب الكبريتيدات في المنطقة''. معايير ممكنة لاختيار عقود القطع ومشروع نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها.

لكل طلب لخطة عمل تتعلق بالاستكشاف. واستقي هذا النص مباشرة من النظام المناظر المتعلق باستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة فلزات (ISBA/6/A/18، المرفق).

١٨ - وفيما يتعلق بالعقيدات المؤلفة من عدة فلزات، يشترط على كل مقدم طلب للموافقة على خطة عمل للاستكشاف دفع رسم لمرة واحدة قدره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار وفقا للمادة ١٩، يمثل هذا الرسم قيمة التكلفة الإدارية لتجهيز الطلبات، ويقوم المجلس باستعراضه من وقت إلى آخر لكفالة تغطية الرسم للتكاليف الإدارية التي تتكبدها السلطة في تجهيز الطلبات. واستمد الرقم ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من اتفاق عام ١٩٩٤ (المرفق، الفرع ٨، الفقرة ٣)، الذي ينص فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٢ من المادة ١٣ من المرفق الثالث للاتفاقية بأن يكون الرسم لتجهيز طلبات الموافقة على خطة العمل المقتصرة على مرحلة واحدة، وهي إما مرحلة الاستكشاف أو مرحلة الاستغلال، ٠٠٠ ٢٥٠ دولار. ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن المرفق الثالث للاتفاقية ينص على دفع رسم قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لكل مرحلة. ويجدر التذكير أيضا بأن الفقرة ٣ من المادة ١٣ من المرفق الثالث من الاتفاقية تنص على دفع رسم سنوي مقطوع قدره ١ مليون دولار من تاريخ دخول العقد حيز النفاذ (وهو ما لم يعد مطبقا بسبب إبرام الاتفاق) ويغطي جزء من هذا الرسم أيضا التكاليف الإدارية الجارية التي تتكبدها السلطة في الإشراف على عقود الاستكشاف. ومن المهم ملاحظة أن التكاليف الجارية لا تغطى في نطاق النظام الحالي للعقيدات.

١٩ - واختير الرقم ٠٠٠ ٢٥٠ دولار في اتفاق عام ١٩٩٤، وفي نظام العقيدات ليكون متسقا مع الفقرة ٧ من القرار الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي ينص على أن الرسم الأولي للتسجيل كمستثمر رائد هو ٠٠٠ ٢٥٠ دولار، بالإضافة إلى رسم آخر قدره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار يسدد عند تقديم طلب لخطة عمل متعلقة بالاستكشاف وفقا لأحكام الاتفاقية.

٢٠ - وخلال حلقة العمل التي عقدتها السلطة في عام ٢٠٠٦ عن الاعتبارات التقنية والاقتصادية المتعلقة بتعدين الكبريتيدات المتعددة الفلزات وللقشور الغنية بالكوبالت، اقترح إدخال عدد من التعديلات، لا سيما فيما يتعلق بحجم القطاعات المخصصة للاستكشاف ورسوم تقديم طلبات الاستكشاف. وقد أحكمت هذه التوصيات وشرحت في الوثيقة (ISBA.12/C/7). وتتمثل خلاصة ذلك في الاقتراح أنه حتى يتسنى تقديم الحوافز الضرورية لتطوير الموارد المعدنية لقاع البحر، ينبغي تخصيص قطاعات الاستكشاف وفقا لنظام القطع، وأنه بالإضافة إلى إدخال العمل بنظام القطع، ينبغي وجود بديل لدفع رسم وحيد لتقديم الطلبات مقدما قدره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار ومن شأن ذلك النظام البديل إتاحة الإمكانية أمام

المتعاقدين لدفع رسم تقديم طلبات أولي أقل قيمة، مقترنا برسم سنوي فيما يتعلق بكل قطعة استكشاف على حدة. ويزداد الرسم السنوي بمرور الوقت من أجل توفير حافز للمتعاقدين للشروع بشكل أسرع في التخلي عن القطع غير المستعملة وتطوير الموارد (ويعرف هذا النظام بنظام ''الرسوم التصاعدية'').

٢١ - ويظهر الجدول الذي أوصت به حلقة عمل عام ٢٠٠٦ في مشروع النظام المقترح المنقح الذي قدم إلى المجلس في عام ٢٠٠٧ (ISBA/13/C/WP.1، الفقرة ١١). بيد أنه أخذا في الاعتبار لقرار المجلس بالشروع في وضع نظامين مفصلين منفصلين للكبريتيدات والقشور، فإنه من الضروري النظر في الكيفية التي يطبق بها الجدول بشكل مفصل لكل من هذين الموردين.

جيم - تطبيق نظام الرسوم التصاعدية على الكبريتيدات المتعددة الفلزات

٢٢ - تعود فكرة العمل بنظام رسوم متغيرة تصاعدية لكل قطعة إلى نظم التراخيص الأرضية والبحرية الراسخة حيث تشكل الزيادات الدورية في الرسوم للاحتفاظ بالقطع عاملا محفزا للتخلي عن القطع بشكل أسرع، ومن ثم تنمية الموارد. واعتبر المشاركون في حلقة عمل ٢٠٠٦ هذا العامل مهما بشكل خاص كآلية لتعزيز تطوير الموارد المعدنية لقاع البحر.

٢٣ - وتجبي معظم الدول رسوما بطريقة ما على الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم الأرض (بما في ذلك المناطق الواقعة داخل البحر). ويشمل ذلك في العديد من الحالات أنشطة قطاع التعدين. وغالبا ما تستند هذه الرسوم إلى القطاعات، وتحتسب بمضاعفة معدل قياسي لذلك النوع من النشاط بضربه في عدد المرات التي تستخدم فيها مساحة القطاع لمزاولة ذلك النشاط. وتتباين المعدلات المفروضة تباينا كبيرا، ولكنها صغيرة بصفة عامة مقارنة بالإيراد المتحصل عليه من الربح، أو ضرائب الدخل، خلال مرحلة التعدين من العملية. وهناك حجتان تساقان لتبرير هذا النظام، وتتمثل أولاهما في أن فرض رسم إيجار كبير على المساحة يسدد بصرف النظر عن قيمة الربح المحققة من شأنه إلحاق الضرر بالمناجم، إذ يجعلها عرضة لتذبذبات الأسعار الدورية. وتتمثل الحجة الثانية في أنه كلما كانت حصة أموال المستثمرين التي تخصص للاستكشاف، أثناء مرحلة الاستكشاف، أكبر، كانت هناك فرص أفضل للعثور على كتلة خام، ومنجم يخضع للضرائب. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يكون الرسم أكبر من مجرد رسم اسمي. ومرة أخرى يمكن سوق حجتين لهذا الرأي. وتتمثل الحجة الأولى في أن فرض رسم من شأنه أن يكون عاملا مثبطا للمضاربين يصرفهم عن حيازة الأراضي، واستبعاد المستكشفين الشرعيين. وتتمثل الحجة الثانية، كما لوحظ أعلاه، في أن فرض الرسوم هو أيضا آلية جيدة لإيجاد حافز إضافي للمضي في الاستكشاف بما يلزم من مثابرة.

وقد اقترح بأن ذلك مهم بوجه خاص فيما يتعلق بالتعدين في قاع البحر العميق لأنه من الواضح أن النظام المطبق حاليا فيما يخص العقيدات المؤلفة من عدة فلزات لا يشكل حافزا للمتعاقدين يدفعهم إلى تطوير الموارد، ولكنه على العكس من ذلك يحفزهم إلى احتلال مناطق ممكنة التعدين، بشكل يستبعد الآخرين، إلى أن يأتي الوقت الذي قد تصبح فيه الظروف الاقتصادية مواتية بشكل أكبر.

٢٤ - ويتيح خيار فرض رسوم تصاعدية عددا من الفوائد المحتملة للسلطة والمتعاقدين، إذ ستفيد السلطة من نظام الرسوم التصاعدية لأنه يعني أن التكاليف الإدارية يمكن امتصاصها وسدادها بشكل أيسر في إطار الميزانية الحالية. وفيما يخص المتعاقدين فإنهم سيستفيدون لأنهم لن يشترط عليهم سداد مبلغ كبير مقدما. وفضلا عن ذلك، فإنه إذا ما اقترن نظام الرسوم التصاعدية بإمكانية وجود نظام أكثر مرونة للتخلي، ستتاح الفرصة للمتعاقدين لتخفيض تكاليف الاستكشاف بشكل أكبر.

دال - قيمة الرسم

٢٥ - والسؤال الحاسم التالي هو تحديد قيمة الرسم. ويتوقع عادة تحديد رسم تصاعدي عند مستوى يقدم للمتعاقد حافزا للدفع بالتقسيط. ويعني ذلك أنه ينبغي للسلطة أن تقدم خيار دفع رسم تصاعدي بتخفيض معتدل عن الرسم المقطوع، مقترنا بإمكانية وضع نظام للتخلي أكثر صرامة.

٢٦ - وتبلغ قيمة الرسم المقطوع حاليا ٠٠٠ ٢٥٠ دولار. بيد أنه تجدر الملاحظة أن هذا الرقم وضع في عام ١٩٨٣، أو حتى قبل ذلك التاريخ، أثناء المناقشات التي أفضت إلى اعتماد الاتفاقية. ومبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار بقيم عام ١٩٨٣، يتجاوز حاليا ما قيمته ٠٠٠ ٤٠٠ دولار، الأمر الذي يدل بقوة على أن الرسم المقطوع ينبغي زيادته، هناك على الأقل بما يتفق مع التغيرات التي شهدتها القيمة النقدية[٣]. بيد أنه استنادا إلى الخبرة المستقاة حتى الوقت الحاضر فيما يتعلق باستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة فلزات، هناك أسباب موضوعية أخرى تدعو إلى زيادة الرسم بالقيم الفعلية، ومن بينها ضرورة تشجيع مراعاة المتعاقدين للعناية الواجبة، وكما اقترحت اللجنة القانونية والتقنية، ضرورة انعكاس تكاليف خدمات

(٣) في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، كانت القيمة القياسية لدولار الولايات المتحدة ١١٧,٩١. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، كانت القيمة القياسية ٧١,٧٦، ويعني ذلك أن القيمة المعادلة لمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار في الوقت الحالي، دون تطبيق أية عوامل أخرى، هي ٧٨٠ ٤١٠ من الدولارات.

النظام الإيكولوجي التي تقدمها السلطة[٤]. ولم تُقيّم حتى الآن تكلفة خدمات النظام الإيكولوجي الداخلة في القطاع، ولكنها تشمل، على سبيل المثال، الفوائد المتعلقة بتحاشي فقدان التنوع البيولوجي.

٢٧ - وهذه العوامل كلها مجتمعة تشير إلى أن المستوى المناسب للرسم المقطوع هو حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى ٧٥٠ ٠٠٠ دولار. وفضلا عن ذلك ينبغي أن يكون هذا الرسم مطبقا على جميع الطلبات الجديدة لاستكشاف أي نوع من الموارد، سواء أكانت عقيدات مؤلفة من عدة فلزات أو كبريتيدات متعددة الفلزات، أو القشور الغنية بالكوبالت.

٢٨ - وفي حالة ما إذا وضع رسم مقطوع، قيمته على سبيل المثال ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، ينبغي أن يكون مجموع الرسوم التصاعدية المدفوعة على مدى ١٥ سنة كحد أقصى ٨٠٠ ٠٠٠ دولار[٥]. وينبغي أن يدفع ذلك من خلال قسط أولي صغير، يليه رسم سنوي، يستند إلى مجموع عدد الكيلومترات المربعة التي يحتفظ بها المتعاقد. والقيمة الإجمالية للرسم السنوي المسدد ينبغي أن تكون متطابقة مع مجموع المساحة المحتفظ بها. وكما هو موضح في الجدول أدناه، تحدد قيمة القسط الأولي بـ ٥٠ ٠٠٠ دولار. ويطبق فيما بعد رسم سنوي، استنادا إلى عدد الكيلومترات المربعة المحتفظ بها مضاعفا بمعامل. ويحدد هذا المعامل بمبلغ ٥ دولارات أثناء السنوات الخمس الأولى للعقد، ويزداد إلى ١٠ دولارات لفترة السنوات الخمس الثانية، و ٢٠ دولارا لفترة السنوات الخمس الثالثة. وتستخدم الكيلومترات المربعة لتحديد المساحة المحتفظ بها، وليس القطع، لكي يتاح للمتعاقد درجة أكبر من المرونة في التخلي عن أجزاء من القطاع على شكل قطع فرعية.

(٤) مقابل خدمات النظام الإيكولوجي هو المسمى العام لطائفة من الترتيبات التي يسدد من خلالها المستفيدون من خدمات النظام الإيكولوجي قيمة ما تكبده مقدمو هذه الخدمات من نفقات.

(٥) القيمة المستقبلية الفعلية لمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار بمعدل ٤ في المائة على امتداد خمس عشرة سنة هي ٩٠٠ ٠٠٠ دولار.

توضيح نظام الرسوم التصاعدية

المتعاقد	السنة	المبلغ المدفوع مقدما	سنوات الرسوم صفر-٥	سنوات الرسوم ٦-١٠	سنوات الرسوم ١١-١٥	مجموع الرسوم المدفوعة
XXXX	١	٥٠ ٠٠٠	٥٠	–	–	١٠٠ ٠٠٠
	٢	–	٥٠ ٠٠٠	–	–	٥٠ ٠٠٠
	٣	–	٥٠ ٠٠٠	–	–	٥٠ ٠٠٠
	٤	–	٥٠ ٠٠٠	–	–	٥٠ ٠٠٠
	٥	–	٥٠ ٠٠٠	–	–	٥٠ ٠٠٠
	٦	–	–	٥٠ ٠٠٠	–	٥٠ ٠٠٠
	٧	–	–	٥٠ ٠٠٠	–	٥٠ ٠٠٠
	٨	–	–	٥٠ ٠٠٠	–	٥٠ ٠٠٠
	٩	–	–	٥٠ ٠٠٠	–	٥٠ ٠٠٠
	١٠	–	–	٥٠ ٠٠٠	–	٥٠ ٠٠٠
	١١	–	–	–	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
	١٢	–	–	–	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
	١٣	–	–	–	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
	١٤	–	–	–	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
	١٥	–	–	–	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
		٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠

هاء – جدول التخلي ومعالجة تكاليف الاستكشاف

٢٩ – كما سبقت الإشارة أعلاه، سيكون من الضروري أيضاً، للاستفادة إلى أقصى حد من نظام الرسوم التصاعدية، تعديل جدول التخلي الحالي للسماح بالتخلي بشكل أسرع عن المساحات غير المرغوب فيها. فالجدول الزمني الثابت الحالي لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، القائم بالضرورة على النظام الأولي، لا يقدم أي حافز لإجراء الاستكشاف بشكل أسرع. وفي حالة الكبريتيدات المتعددة الفلزات، يقترح تعديل أحكام التخلي للسماح للمتعاقدين بالتخلي عن القطع الفرعية من أي حجم وفي أي وقت. وسيعين المتعاقد هذه القطع الفرعية ليتمكن من تحديد قطاع الاستكشاف النهائي على أدق مستوى ممكن.

٣٠ – ومن الطرق الأخرى الشائعة التي تقدم بها الحكومات حوافز إلى صناعة التعدين وضع حكم خاص للمعاملة الضريبية لنفقات الاستكشاف المتكبدة قبل تيسر الإيرادات الخاضعة للضريبة. وعلى هذا النحو، يمكن الاعتراف بالحاجة إلى برامج استكشاف مكلِّفة

قبل بدء منجم ما. وأُقر هذا المفهوم في نظام العقيدات المتعددة الفلزات، حيث تنص الشروط المعيارية للعقد على أنه يجوز تعويض نفقات الاستكشاف الفعلية، المعلن عنها في التقارير السنوية، بالأرباح المحتمل تحقيقها من التعدين، رغم أن ذلك سيتطلب مزيداً من التفصيل في سياق النظام الذي يحكم الاستغلال.

٣١ - وعلى الرغم من أن من وجود نظام يعترف بتكاليف الاستكشاف الفعلية والمباشرة في الحالات التي تُعرف فيها التكاليف والإطار الزمني المرجحين للاستكشاف أمر معقول، فإن ذلك قد يكون غير مناسب في حالة استكشاف موارد قاع البحر العميق. وقد أصبح من الواضح في حالة العقيدات المتعددة الفلزات، على سبيل المثال، أن هناك فوارق واسعة جداً في المبالغ التي ينفقها كل متعاقد على الاستكشاف. وفي بعض الحالات، تكون النفقات المبلغ عنها في التقارير السنوية أكبر بكثير من النفقات المقترحة في برنامج الأنشطة الأصلي. وبالإضافة إلى ذلك، فمرحلة الاستكشاف استمرت، بالنسبة إلى كل المتعاقدين تقريباً، لمدة أطول بكثير مما كان مقصوداً في البداية. ولا يقوم معظم الاستكشاف الذي يجرى حالياً على أي أساس تجاري، ولكن كبحوث طويلة الأجل ممولة من الحكومات. وإن أُريد لهذه الحالة أن تستمر، من المهم وضع نوع ما من القيود على مستوى النفقات التي يمكن أن يأخذها المتعاقدون في الحسبان بوصفها نفقات استكشاف مشروعة. وفي حال غياب أي قيود من هذا النوع، سيكون الحافز هو مواصلة البحوث المفتوحة إلى ما لا نهاية، التي ستُدفع تكاليفها في نهاية الأمر من الإتاوات التي ستتراكم فيما عدا ذلك لفائدة السلطة لتوزيعها لمصلحة البشرية.

واو - بند المراجعة

٣٢ - على ضوء المناقشات التي دارت في المجلس خلال الدورة الثالثة عشرة، جرت صياغة بند مراجعة مقترح لينظر فيه المجلس. وبما أن ما كان يشغل المجلس هو التمكن من استعراض الأنظمة على ضوء تحسن معرفة الموارد، بما في ذلك بيئتها، يقترح وضع بند ينص على مراجعة تلقائية، بعد مضي خمسة أعوام عن موافقة الجمعية على النظام. وعندئذ يكون المجلس قادراً على إدخال هذه التنقيحات على النظام حسب الضرورة على ضوء ما يستجد من المعارف أو ما يطرأ عليها من تحسن. ولكن، بما أن الشروط المعيارية للعقد تنص فعلاً على آلية لإدخال تنقيحات على العقد، فإن إجراء أي تعديلات من هذا النوع على النظام لن يمس بالحقوق الممنوحة لأي متعاقد بموجب أحكام عقد معمول به وقت أي تنقيح من هذا النوع.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، يُقترح أن يسمح بند المراجعة أيضاً للمتعاقد الذي يبرم عقداً لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات أن يطلب إلى المجلس أن ينظر في إدخال تنقيحات على النظام إذا اتضح، على ضوء تحسن المعارف أو التكنولوجيا، أن النظام غير مناسب لتمكين المتعاقد من إجراء الاستكشاف بفعالية وكفاءة. وقد تظهر هذه الحالة، على سبيل المثال، عندما يجد المتعاقد أن المنطقة المخصصة للاستكشاف غير مناسبة ليتمكن من إنشاء موقع منجم في المستقبل.

ثالثا - توصيات

٣٤ - يُدعى المجلس إلى ملاحظة المعلومات الأساسية التي يقوم عليها وضع مشروع النظام المتعلق بالتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها والتقدم المحرز حتى تاريخه. وفيما يتعلق بالمسائل العالقة المحددة في هذه الورقة، يدعى المجلس إلى معالجتها خلال الدورة الرابعة عشرة والنظر في مسائل قطاع الاستكشاف، والرسوم، وجدول التخلي على أساس التنقيحات المقترح إدخالها على الوثيقة ISBA/13/C/WP.1 الواردة في المرفق الأول من هذه الوثيقة.

٣٥ - وعلى الرغم من أن المسائل التي تثيرها هذه الورقة معقدة، فإنها في مجملها مسائل سبق تقديمها إلى المجلس في عدة مناسبات. وكانت أيضاً موضوع مناقشات في كل من اللجنة القانونية والتقنية والمجلس. وقُدِّمت معلومات تقنية وإحاطات بشأن هذه المسائل وجرى استكمالها في عدد من المناسبات.

٣٦ - وعلى الرغم من تعقيد الموضوع، فإن هناك عدداً من القرارات التي ينبغي اتخاذها لكي يحقق المجلس مزيداً من التقدم بشأن مشروع النظام. وهي كما يلي:

(أ) ما إذا كان ينبغي اعتماد نظام القطع لتخصيص قطاعات الاستكشاف على النحو الوارد في المرفق الأول؛

(ب) ما إذا كان ينبغي اعتماد التعديلات المقترح إدخالها على نظام التخلي الوارد وصفه في هذه الورقة وفي المرفق الأول؛

(ج) ما إذا كان ينبغي اعتماد نظام الرسوم التصاعدية المقترح الوارد وصفه في هذه الورقة وفي المرفق الأول؛

(د) ما إذا كان ينبغي اعتماد مستويات الرسوم المنقحة على النحو المقترح في هذه الورقة؛

(هـ) ما إذا كان ينبغي اعتماد بند المراجعة المقترح في المرفق الأول.

المرفق الأول

التنقيحات المحتملة المقترح إدخالها على الأحكام ذات الصلة في الوثيقة ISBA/13/C/WP.1

المادة [١٢]

المساحة الإجمالية المشمولة بالطلب (الكبريتيدات المتعددة الفلزات)

١ - لأغرض هذا النظام، يعني مصطلح ''قطعة كبريتيدات متعددة الفلزات'' خلية في شبكة تحددها السلطة، مساحتها التقريبية ١٠ كيلومترات x ١٠ كيلومترات ولا تزيد مساحتها عن ١٠٠ كيلومتر مربع.

٢ - يتألف القطاع المشمول بكل طلب للحصول على الموافقة على خطة عمل لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات **مما لا يزيد عن ١٠٠ قطعة من الكبريتيدات المتعددة الفلزات التي يجب أن يرتبها مقدمو الطلبات في ما لا يقل عن خمس مجموعات، على النحو الوارد في الفقرة ٣ أدناه.**

٣ - **ويجب أن تتضمن كل مجموعة من قطع الكبريتيدات المتعددة الفلزات ما لا يقل عن خمس قطع متلاصقة.** وتعتبر القطعتان من الكبريتيدات المتعددة الفلزات اللتان تتلامسان عند أية نقطة قطعتين متلاصقتين. ولا يلزم أن تكون مجموعات قطع الكبريتيدات المتعددة الفلزات متلاصقة وإنما تكون متقاربة وتقع داخل المنطقة الجغرافية ذاتها.

٤ - وعلى الرغم من أحكام الفقرة ٢ أعلاه، إذا اختار مقدم الطلب أن يسهم بقطاع محجوز للقيام بأنشطة عملا بالمادة ٩ من المرفق الثالث للاتفاقية، وفقا للمادة ١٧، لا يجوز أن تتجاوز المساحة الكلية التي يغطيها الطلب ٢٠٠ قطعة من قطع الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وتُرتب هذه القطع في مجموعتين متساويتين في القيمة التجارية التقديرية، ويرتب مقدم الطلب كل مجموعة من هاتين المجموعتين في مجموعات كما ورد في الفقرة ٣ أعلاه.

المادة [٢١]

رسوم الطلبات (الكبريتيدات المتعددة الفلزات)

١ - يكون رسم تجهيز خطة عمل لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات:

(أ) رسما مقطوعا مقداره **٠٠٠ ٥٠٠ دولار** من دولارات الولايات المتحدة أو ما يعادلها بالعملات القابلة للتحويل في السوق الحرة، يسدده مقدم الطلب عند تقديم الطلب؛ أو

(ب) باختيار مقدم الطلب، رسما مقطوعا مقداره **٠٠٠ ٥٠ دولار** من دولارات الولايات المتحدة أو ما يعادلها بالعملات القابلة للتحويل في السوق الحرة، يسدده مقدم الطلب عند تقديم الطلب، ورسما سنويا يحتسب على النحو المحدد في الفقرة ٢.

٢ - يحتسب الرسم السنوي على النحو التالي:

(أ) ٥ دولارات من دولارات الولايات المتحدة مضروبة في معامل المساحة من تاريخ أول ذكرى لإبرام العقد؛

(ب) ١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة مضروبة في معامل المساحة من تاريخ التخلي الأول وفقاً للمادة ٢٧ (٢)؛

(ج) ٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة مضروبة في معامل المساحة من تاريخ التخلي الثاني وفقاً للمادة ٢٧ (٣)[(أ)]**؛**

٣ - ويعني "عامل المساحة" عدد الكيلومترات المربعة التي يتألف منها قطاع الاستكشاف في التاريخ الذي يصبح فيه الدفع الدوري المعني مستحقاً.

٤ - يقوم المجلس، من وقت لآخر، بمراجعة مقدار الرسم لكفالة تغطية الرسم للتكاليف الإدارية التي تتكبدها السلطة لتجهيز الطلب.

(أ) أوصت حلقة العمل لعام ٢٠٠٦ مضاعفة الرسوم المحتفظ بها عن كل قطعة في حالة تمديد عقد الاستكشاف لأكثر من ١٥ عاماً عملاً بالمادة ٢٨.

المادة [٢٧]

مساحة القطاع، والتخلي

١ - يتخلى المتعاقد عن القطاع المخصص له وفقا للفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة. **وليس من الضروري أن تكون القطاعات المتخلى عنها متلاصقة، وسيحددها المتعاقد في شكل قطع فرعية تتألف من خلية واحد أو أكثر في شبكة حسبما تنص عليه السلطة.**

٢ - على المتعاقد أن يتخلى، في نهاية السنة الخامسة من تاريخ العقد عن ٥٠ في المائة على الأقل من القطاع الأصلي المخصص له؛

٣ - وعلى المتعاقد أن يتخلى في نهاية السنة العاشرة من تاريخ العقد عن ٧٥ في المائة على الأقل من القطاع الأصلي المخصص له؛ أو

٤ - في نهاية السنة الخامسة عشرة من تاريخ العقد، أو عندما يقدم المتعاقد طلبا للحصول على حقوق الاستغلال، أيهما أسبق، يحدد المتعاقد منطقة مما تبقى من القطاع المخصص له ليحتفظ بها لأغراض الاستغلال.

٥ - **يجوز للمتعاقد في أي وقت أن يتخلى عن أجزاء من القطاع المخصص له قبل الجدول المحدد في الفقرات ٢ و ٣ و ٤.**

٦ - تعود الأجزاء المتخلى عنها إلى القطاع.

٧ - يجوز للمجلس، بناء على طلب من المتعاقد، وبتوصية من اللجنة، في ظروف استثنائية، تأجيل جدول التخلي. ويقرر المجلس وجود هذه الظروف الاستثنائية، وتشمل، في جملة أمور، إيلاء الاعتبار للظروف الاقتصادية السائدة أو غيرها من الظروف الاستثنائية غير المتوقعة الناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد.

المادة [٤٤]

الاستعراض

١ - بعض مضي خمسة أعوام على إقرار الجمعية لهذا النظام، يضطلع المجلس باستعراض للطريقة التي طُبق بها النظام في الممارسة العملية. وعلى ضوء هذا الاستعراض، يمكن للمجلس أن ينقح أياً من أحكام هذا النظام، دون المساس بالحقوق الممنوحة لأي متعاقد مع السلطة بموجب أحكام عقد أُبرم عملاً بهذا النظام الساري وقت إجراء أي من هذه التنقيحات.

٢ - يجوز للمتعاقد الذي يبرم عقداً للاستكشاف مع السلطة عملاً بهذا النظام أن يطلب إلى المجلس في أي وقت أن ينظر في إدخال تنقيحات على هذا النظام إذا اتضح، على ضوء تحسن المعارف أو التكنولوجيا، أن النظام غير مناسب للسماح للمتعاقد بإجراء الاستكشاف بفعالية وكفاءة. وفي حال تعديل أي من أحكام هذا النظام بعد هذا الطلب ونظر المجلس فيه، يجوز للمتعاقد والسلطة أن ينقحا العقد وفقاً للمادة ٢٤ من المرفق ٤.

المرفق الثاني

التسلسل الزمني لوضع مشروع النظام المتعلق بالتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور الحديد والمنغنيز الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة

الحدث	المرجع
طلب الاتحاد الروسي إلى السلطة أن تضع أنظمة للتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت واستكشافها.	ISBA/4/A/18
دعت السلطة إلى اجتماع حلقة عمل علمية دولية بشأن حالة وآفاق معادن قاع البحار من غير العقيدات المتعددة الفلزات.	
عقب اعتماد نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في عام ٢٠٠٠، قدمت الأمانة العامة إلى المجلس تقريراً بشأن اعتبارات تتعلق بتنظيم التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت، بما في ذلك موجز لنتائج حلقة عمل عام ٢٠٠٠ ومشروع يتود تعديلية.	ISBA/7/C/2
قرر المجلس مواصلة نظره في المسائل في الدورة المقبلة وطلب إلى الأمانة أن تقدم معلومات أساسية إضافية. وقرر أيضاً أن اللجنة القانونية والتقنية ينبغي أن تبدأ نظرها في النظام.	ISBA/7/C/7
عقدت حلقة دراسية تقنية دامت يوماً واحداً خلال الدورة الثامنة للمجلس بغية تزويد أعضاء المجلس بمعلومات إضافية بشأن الكبرتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت والبيئة البحرية التي تحدث فيها.	ISBA/8/A/8
بدأت اللجنة القانونية والتقنية نظرها في المسائل المقترنة بالنظام المقترح.	ISBA/8/A/8/Add.1 و ISBA/8/C/Corr.1
اجتمعت اللجنة القانونية والتقنية لمدة أسبوعين. وخلال الأسبوع الأول، دُعيت الأفرقة العاملة غير الرسمية إلى الاجتماع لتنظر بدقة في مسائل تقنية محددة. وطُلب إلى الأمانة أن تعد مشروع نظام موحد، مع مراعاة المناقشات التي دارت بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.	ISBA/9/C/4
أنهت اللجنة القانونية والتقنية عملها المتعلق بمشروع النظام وقدمت نتائج عملها إلى المجلس. ولم يكن للمجلس ما يكفي من الوقت للنظر في المشروع من الناحية الموضوعية.	ISBA/10/C/WP.1
أجرى المجلس قراءة أولى للمشروع الذي أعدته اللجنة القانونية والتقنية. ونتيجة لذلك، حدد المجلس مسائل موضوعية لمواصلة النظر فيها وطلب إلى الأمانة أن تعد نصا منقحا يتضمن تنقيحات طفيفة ناتجة عن القراءة الأولى.	ISBA/10/C/WP.1/Rev.1
دعت السلطة إلى عقد حلقة عمل علمية دولية بشأن القشور الغنية بالكوبالت وأنماط تنوع الحيوانات وتوزيعها في الجبال البحرية.	

الحدث	المرجع
(تموز/يوليه) مباشرة قبل الدورة الثانية عشرة، دعت السلطة إلى عقد حلقة عمل دولية بشأن الاعتبارات التقنية والاقتصادية المتصلة بتعدين الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت. وقُدم موجز لتوصيات حلقة العمل إلى المجلس.	ISBA/12/C/7
(آب/أغسطس) استأنف المجلس خلال دورته الثانية عشرة نظره في مشروع النظام. وقدمت الأمانة العامة إيضاحات إضافية بشأن مسائل حاسمة حسبما طلبه المجلس وقدمت إحاطة تقنية بمساعدة خبراء.	ISBA/12/C/6
قدم الاتحاد الروسي مشروع اقتراح يتصل بمشروع النظام.	ISBA/12/C/6/Rev.1
بحلول نهاية الدورة الثانية عشرة، قرر المجلس أن يطلب إلى الأمانة مواصلة تنقيح مشروع النظام على ضوء نتائج حلقة العمل التقنية وعلى ضوء العروض والاقتراحات والمناقشات داخل المجلس. وقرر المجلس علاوة على ذلك أنه سيتم إعداد مجموعات منفصلة من المواد للكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت، وأن مشروع النظام المتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات ينبغي أن يعمم على أعضاء اللجنة القانونية والتقنية قبل نهاية عام ٢٠٠٦، بحيث يمكن أن يكون المجلس قادراً على النظر فيه من حيث الموضوع في عام ٢٠٠٧. التعليقات بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	
(تشرين الأول/أكتوبر) وزعت الأمانة مشروع النظام المتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات على أعضاء اللجنة القانونية والتقنية.	
(آذار/مارس) أعدت الأمانة مشروعاً منقحاً للنظام المتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات، مع مذكرة تفسيرية، مع مراعاة التعاليق الواردة من أعضاء اللجنة القانونية والتقنية	ISBA/13/C/WP.1
(تموز/يوليه) أجرى المجلس خلال الدورة الثالثة عشرة فحصاً مفصلاً لمشروع المواد من ١ إلى ٤٣ في الوثيقة ISBA/13/C/WP.1 ووافق على التنقيحات المدخلة على بعض المواد. وقُدِّم نص غير رسمي (بالانكليزية) للتنقيحات الموافق عليها إلى كل الوفود. ووافق المجلس على اعتماد مشروع البنود ١ (٣)، و ١٢، و ١٦، و١٩ (٢) (أ)، و٢١ و٢٤ (٢)؛ والتقنية ٢٧، و٢٨ (٢)، و٣٣ (٢)، و٣٥ و٣٦ (٣) و٣٨ (٣) في عام ٢٠٠٨ الذي أعدته الأمانة. وركزت اللجنة نظرها على مسألتين حساستين: حجم القطاع الذي يجب تخصيصه للاستكشاف ونظام الرسوم التصاعدية، ولكنها اعتبرت المعلومات الأساسية المتيسرة حتى تاريخه غير كافية لتقديم توصية إلى المجلس عن أي نظام معين لتخصيص موقع للتنقيب والاستكشاف.	ISBA/13/C/WP.1